

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير دروس البحث الخارج في علم الأصول لسماحة آية الله الشيخ محسن الأراكي دامت له

المقرر	شيخ قادر بريسم	المحاضرة	٣	تاريخ	١٤٠٥ / ٠٧ / ٠٦
العنوان ١	الأمر الأول: ضرورة التمايز بين العلوم				
العنوان ٢	الأمر الثاني: بما يحصل التمايز بين قضايا العلوم؟ ❖ المقدمة الأولى: اتساع العلوم بالأسئلة والسائلين ❖ المقدمة الثانية: امتناع السؤال في الفراغ المطلق				
العنوان ٣	نقطة البدء في السؤال: «الموضوع»				
العنوان ٤	النتيجة: تمايز العلوم بموضوعاتها				
العنوان ٥	الرد على الملاكات الأخرى للتمايز ❖ ١- المحمولات ليست ملاكاً للتمايز ❖ ٢- الغرض ليس ملاكاً للتمايز ❖ ٣- المناهج ليست ملاكاً للتمايز				

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ملخص الدرس

يتضمن هذا الدرس خلاصة مركزة للأبحاث والعناوين الآتية:

❖ أولاً: مقدمة في التمايز بين العلوم

▪ محل النزاع: بيان أهمية مسألة «التمييز بين العلوم» وأصل البحث فيها.

❖ ثانياً: الأمر الأول: ضرورة التمايز بين العلوم

▪ بيان ملاك احتياج العلوم للانفكاك، ويشمل:

✓ العلوم ذات النسب الطولية: توقف مسائل علم على آخر (كالفيزياء على

الرياضيات)، حيث يوجب عدم التمايز نقصاً في الاستنتاج.

✓ العلوم ذات النسب العرضية: العلوم المتكافئة التي تستدعي تمييز مقدماتها لسلامة

الاستدلال.

❖ ثالثاً: الأمر الثاني: بماذا يحصل التمايز بين العلوم؟

▪ تقرير مقدمتين أساسيتين: اتساع العلوم بالسؤال، وامتناع السؤال في الفراغ، واعتبار نقطة

البدء (الموضوع) منطلقاً للتساؤل.

❖ رابعاً: النتيجة: التمايز بالموضوعات

- الملاك الحقيقي: اختلاف الموضوعات هو المعيار الأساس لامتياز العلوم، مع دفع الإشكال باعتبار الحيثيات، وتفسير العوارض الذاتية.

❖ خامساً: إبطال المعايير الأخرى للتمايز

- بيان امتناع اتخاذ غير الموضوع ملاكاً كالمحمولات، والغرض، والمناهج لعدم صلاحيتها أو خروجها عن ذات القضايا.

تمهيد

كان حديثنا عن التمايز بين العلوم. وفي الكلام عن التمايز بين العلوم نبحت عن أمرين:

الأمر الأول: ضرورة التمايز بين العلوم

أشرنا في البحث السابق إلى ضرورة التمايز بين العلوم لكن لم نكمل البحث عنه. قلنا لابد أن تتمايز العلوم بعضها عن بعض. والدليل على ضرورة التمايز يبرز في جانبين:

١- النسبة الطولية بين العلوم

أما في العلوم الطولية فواضح، العلوم التي بينها نسبة طولية. والمقصود بالنسبة الطولية بين العلوم: أن تكون قضايا علم ما متوقفة على قضايا علم آخر، ومثلنا مثلاً بالفيزياء والرياضيات؛ أن الفيزياء قضاياها متوقفة على قضايا علم الرياضيات، والطب كثير من قضاياها متوقفة على علم الكيمياء، وهنالك أيضاً علوم كثيرة متوقفة بعضها على بعض آخر.

مثلاً نحن في علم الاستنباط لابد أن نقرأ علوم اللغة وعلوم النحو والأدب والصرف؛ لأن قضايا علم الفقه متوقفة على قضايا علم النحو وقضايا علم الصرف وأماهما من العلوم اللغوية والعلوم الأدبية. على كل، العلوم أحياناً تكون النسبة بينها نسبة طولية.

فإذا كانت النسبة بين العلوم نسبة طولية، يعني كانت القضايا في علم ما متوقفة على القضايا في علم آخر، هنا ضرورة التمايز بين العلوم تظهر من جهة أن إثبات القضية في العلم المتأخر متوقف على إثبات القضايا في العلم المتقدم. يعني لابد أن تبحت القضايا المرتبطة بالعلم المتقدم وتأخذ نتيجتها في العلم المتأخر، ونتيجة القضايا في العلم المتقدم مؤثرة في استنتاج النتائج من قضايا العلم الآخر أي العلم المتأخر.

فإذا لم تكن قضايا كل من العلمين متميزة فيما بينهما لا يُعلم القضايا التي تحتاج إليها. ما هي قضايا العلم المتأخر لو لم تكن القضايا متميزة؟ فقد تكون قضية يحتاج إليها العلم المتأخر لا تبحت في العلم المتقدم مثلاً، وحينئذٍ

يكون الاستنتاج في العلم المتأخر استنتاجاً ناقصاً؛ لأن الاستنتاج في العلم المتأخر متوقف على قضايا لم تبحث في العلم المتقدم. فلا بد أن نعرف أن هذا العلم المتقدم ما هي قضاياها؟

مثلاً: أن الفاعل لا بد أن يكون مرفوعاً في علم النحو، الفاعل مرفوع، المفعول منصوب، لو لم نعلم أن عوامل النصب وأن عوامل الرفع ما هي مثلاً، بعبارة أخرى لو لم نبحث عن عوامل الرفع مثلاً، ثم أردنا أن نقرأ القرآن العظيم ونستنتج من آياته نتيجة معينة، لا نستطيع أن نميز الفاعل فيه عن المفعول، لا نميز الحال فيه عن التمييز مثلاً، لا نميز العامل عن المعمول، المعمول فيه، فتتقص حينئذ استنتاجاتنا في العلم المتأخر.

فن الواضح أن العلوم التي بينها نسب طولية نحتاج إلى تمييز قضاياها، قضايا بعضها عن بعض، حتى نستطيع أن نستنتج أو أن نستفيد من قضايا العلم المتقدم في استنتاج النتائج في العلم المتأخر. هذا فيما يخص العلوم التي بينها نسب طولية.

٣- النسبة العرضية بين العلوم

أما العلوم التي بينها نسب عرضية، يعني لا توقف لأحد العلمين على العلم الآخر، لا توقف بين قضايا العلم المتقدم يعني ليس عندنا متقدم ومتأخر، لا توقف بين قضايا هذا العلم وقضايا العلم الثاني، ونعبر عن النسبة بينهما بالنسبة العرضية، يعني أحدهما في عرض الآخر وليس أحدهما في طول الآخر. في هذه القضايا أيضاً، يعني في هذه العلوم أيضاً نحتاج إلى أن نميز بين قضاياها، ونميز بين العلمين؛ لأن كل قضية من قضايا أحد العلمين، يتوقف استنتاجها ويتوقف حصول النتيجة فيها على علوم قبلية، على قضايا قبلية.

العلوم ليست بديهيات حتى لا تحتاج إلى مقدمات، كل قضية علمية في أي علم تحتاج إلى مقدمات، تحتاج إلى قضايا أخرى نستنتج منها قضايا هذا العلم. فلو لم نميز بين قضايا هذا العلم، بين قضايا العلم المعين لا نستطيع أن نفهم، لا نستطيع أن نميز بين المقدمات التي يحتاج إليها هذا العلم في قضاياها، فيكون العلم ناقصاً، ويكون الاستنتاج أيضاً في قضايا العلم ناقصاً.

في كل علم من هذين العلمين العرضيين نحتاج إلى قضايا معينة، إلى قضايا مخصوصة. تتمايز قضايا هذا العلم عن قضايا ذلك العلم في أن هذه القضايا تحتاج إلى نوع من المقدمات، وقضايا ذلك العلم الآخر تحتاج إلى نوع آخر من المقدمات. فلو لم نميز بين قضايا كل من هذين العلمين يكون استنتاجنا في كل من العلمين استنتاجاً ناقصاً؛ لأننا لم نحدد القضايا التي نحتاج إليها في استنتاج قضية هذا العلم أو في استنتاج قضايا العلم الآخر. ففي العلوم العرضية أيضاً نحن نحتاج إلى أن نميز بين قضايا كل من العلمين حتى نميز بين المقدمات التي تحتاج إليها قضايا هذا العلم عن المقدمات التي تحتاج إليها قضايا العلم الآخر.

هذا من التمايز، هذا من الأمر الأول وهو أصل ضرورة التمايز بين العلوم، وضرورة التمييز بين قضايا كل علم عن قضايا العلم الآخر.

نعم، قد تكون قضية معينة لها جهتان: يُبحث عن جهة من هذه القضية في هذا العلم، ويُبحث عن جهة أخرى من القضية نفسها في العلم الآخر، هذا يمكن، ولكن تعدّد الجهات موجود، الجهات متعدّدة. ولذلك فالقضية الواحدة من هذه الجهة تحتاج إلى بعض المقدمات، من جهتها الأخرى تحتاج إلى مقدمات أخرى. هذا فيما يخص الأمر الأول، يعني فيما يخص ضرورة التمايز بين العلوم والتميز بين قضايا كلّ علم عن قضايا العلم الآخر.

الأمر الثاني: بما يحصل التمايز بين قضايا العلوم؟

الأمر الثاني: بما يحصل التمايز بين قضايا العلم عن قضايا العلم الثاني؟ كيف نميز قضايا كلّ علم عن قضايا العلم الآخر؟ من أجل أن نحصل على جواب هذا السؤال نقدّم مقدّمتين:

المقدّمة الأولى: اتّساع العلوم بالأسئلة والسائلين

المقدمة الأولى: أنّ العلوم إنّما تتطوّر وتتّسع دائماً من خلال الأسئلة التي تثار في هذا العلم، في كلّ علم. أساساً قيل سابقاً: «الْعِلْمُ نُقْطَةٌ كَثَرَهَا الْجَاهِلُونَ»^١، والمقصود الجاهل الذي يسأل؛ لأنّ الجاهل الذي لا يسأل لا يكثر العلم، الجاهل إنّما يكثر العلم وإنّما يتّسع العلم بالجاهلين إذا كان الجاهلون جاهلين أهل سؤال: «فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^٢، أي إن كنتم لا تعلمون اسألوا. فالذي يتّسع به العلم - كلّ علم - إنّما السؤال.

المقدّمة الثانية: امتناع السؤال في الفراغ المطلق

لكنّ السؤال لا يمكن أن يتمّ، هذه النقطة الثانية أو المقدّمة الثانية. المقدّمة الأولى: أنّ العلم لا يتّسع إلّا بالسؤال وبكثرة السؤال وبتعدّد السؤال. النقطة الثانية: أنّ السؤال لا يمكن أن يتمّ في فراغ. الذي لا علم له مطلقاً (الجاهل المطلق) لا يسأل، لا يمكنه أن يسأل، وإنّما يسأل ذلك الذي يعلم شيئاً. في الحديث عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، هذا الحديث المفضّل الذي ينقله الكليني في الكافي:

«... وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ مَنَازِلِهِ أَخْلَانِي وَأَقَامَ عَنِّي نِسَاءَهُ، فَلَا يَبْقَى عِنْدَهُ غَيْرِي، وَإِذَا أَتَانِي لِلْحُلُوءِ مَعِي فِي مَنْزِلِي لَمْ تَقُمْ عَنِّي فَاطِمَةُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي، وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُهُ أَجَابَنِي، وَذَا سَكَتُ عَنْهُ وَفَنَيْتُ مَسَائِلِي ابْتَدَأَنِي...»^٣.

فيقول الإمام أنّه أنا دائماً كنت أسأل، لكن كثيراً من الصحابة لم يمكنهم أن يسألوا، كانوا ينتظرون الأعرابي يأتي من الصحراء من البادية فيسأل الرسول صلّى الله عليه وآله فيجيب ذلك الأعرابي بجواب فيحصلون على علم هذا الجواب، ما كان عندهم سؤال، لماذا؟ لأنهم كانوا فارغين من العلم وإلى آخره. الذي فارغ من العلم، الذي ما عنده علم شيء، يعني الفارغ مطلقاً لا يسأل، الذي يسأل هو الذي يعلم شيئاً فيسأل.

١ عوالي اللئالي ٤: ١٢٩.

٢ سورة النحل، الآية ٤٣ و سورة الأنبياء، الآية ٧.

٣ الكافي؛ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح ١.

نقطة البدء في السؤال: «الموضوع»

النقطة الأولى التي يبتدئ منها السؤال في كل علم، هو ما نعبر عنه بالموضوع، بما يُسأل عنه. مثلاً: في علم النحو، هذا العلم الذي نحن تعودنا على دراسته، يقال: الكلمة ماذا يكون حال آخرها؟ هل يكون حال آخرها الرفع أو النصب أو السكون أو الجر؟ عندنا شيء هو الكلمة. الكلمة، هذا الذي عندنا منه صورة، عندنا صورة من الكلمة في أذهاننا، ثم نسأل عن ماذا؟ عن أحوال هذه الكلمة، عن أحوال آخر هذه الكلمة، أو نسأل عن أحوال تركيباتها وتصريفاتها في علم الصرف. فعندنا شيء ونبحث عن أحوال ذلك الشيء. في علم الطب مثلاً جسم الإنسان من حيث الصحة والمرض، من هذه الجهة يُسأل عن أسباب مرض الجسم وأسباب صحته، الجسم من حيث العلة والسلامة هذا هو الموضوع، ثم يُسأل عن هذا الموضوع من هذه الجهة. في كل علم كذا، الأمر هكذا: أنه عندنا صورة في ذهننا عن شيء ما، نريد أن نسأل عن أحوال هذا الشيء، نريد أن نسأل عن شؤون هذا الشيء، فنسأل ويبتدئ العلم بسؤال أول، ثم لعل هذا السؤال الأول يوجد، يوقد في ذهننا سؤالاً ثانياً وسؤالاً ثالثاً وسؤالاً رابعاً حتى إلى آخر، حتى يُبنى العلم، حتى يتطور العلم وتتكامل مسائله. فالنقطة البدائية في السؤال هي الصورة التي يملكها الإنسان عن الشيء الذي يُسأل عن شؤونه، يُسأل عن أحواله. هذا نسميه الموضوع؛ لأن السؤال عن أحواله وشؤونه.

النتيجة: تمايز العلوم بموضوعاتها

وعلى هذا، بعد هذين الأمرين، نأتي إلى النتيجة التي نستنتجها من هذين الأمرين، والنتيجة هي: أنه إذا التمايز بين العلوم إنما يتم بموضوعاتها، يعني العلم المعين يكون علماً، ويكون العلم الآخر علماً آخر؛ لأن موضوع هذا العلم يختلف عن موضوع العلم الآخر.

إشكال اتحاد الموضوع وجوابه (النحو والصرف نموذجاً)

هنا قد يقال: إنه أحياناً عندنا علمان ويكون الموضوع فيهما أمراً واحداً كالنحو والصرف مثلاً، الموضوع في كلٍ منهما «الكلمة».

الجواب: أنه لا، ليس الموضوع واحداً؛ لأن الشؤون التي يبحث عنها علم الصرف تختلف عن شؤون الكلمة التي يبحث عنها علم النحو. نقول: الكلمة من حيث تركيباتها موضوع علم الصرف، تركيباتها الداخلية، الكلمة من حيث أحوال آخرها يُبحث عنها في علم النحو. فالموضوع مختلف؛ لأن الكلمة بوحدها ليست هي الموضوع، الكلمة من هذه الجهة موضوع علم النحو، الكلمة من هذه الجهة موضوع علم الصرف مثلاً. جسم الإنسان له جهات كثيرة، من بعض الجهات يكون جسم الإنسان موضوعاً لعلم الفيزياء، من بعض الجهات يكون جسم الإنسان موضوعاً لعلم الطب، من بعض الجهات يكون جسم الإنسان موضوعاً لعلم آخر ثالث، رابع، خامس. فحينما نقول: إن لكل علم موضوعاً هو الذي يميزه عن العلم الآخر، نقصد بالموضوع لا ذات الموضوع، الموضوع مع كل حيثياته التي بحسبها يقع موضوعاً، أو قل: الموضوع بحسب حيثياته التي يُسأل عنها في هذا العلم. يُسأل في علم النحو عن الكلمة بلحاظ أواخرها، يُسأل في علم الصرف عن الكلمة بلحاظ تركيباتها وتصريفاتها.

إذن فكل علم له موضوعٌ يُبحث فيه عن شؤونه وعن أحواله.

توضيح معنى «العوارض الذاتية» لموضوع العلم

سوف نتعرض لمعنى هذا الكلام المشهور الذي جاء في كفاية الأصول، والذي جاء في بعض كتب الفلاسفة والمناطق المتقدمين: «أنَّ موضوع كلِّ علم ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية». ما معنى عوارضه الذاتية؟ بإجمال؛ لأنه لا نريد أن نتوقف كثيراً في شرح هذه الجملة، لكن ما دمنا وصلنا إلى هذه النقطة من البحث، نقول: يقصد بعوارضه الذاتية يعني العوارض التي تعرض عليه نفسه، لا تعرض على شيءٍ آخر ثمَّ تعرض عليه، يعني لا تعرض على واسطة، بل تعرض على الشيء من دون واسطة.

مثلاً جسم الإنسان، أو قل الكلمة التي بحثناها في علم النحو والصرف، الكلمة بلحاظ تصريفاتها الداخلية نقول إنها موضوع علم الصرف، وبلحاظ أحوال وأخرها نقول إنها موضوع علم النحو، يعني هو موضوع علم النحو، لا الكلمة التي تأتي في الجملة مثلاً، إذا قلنا الكلمة التي تأتي في الجملة ما هي عوارضها؟ ما هي أحوالها؟ هذا صار علم آخر.

قلنا موضوع الطبِّ إنَّه جسم الإنسان من حيث الصحة والمرض، لكن إذا قلنا إنَّ جسم الإنسان هذا الجسم قد تعرض عليه حالات كثيرة، قد يكون هذا الجسم كبيراً، قد يكون هذا الجسم صغيراً، قد يكون هذا الجسم مثلاً في البحر، قد يكون هذا الجسم في البرِّ، لو أردنا أن نبحت عن هذا الجسم مع إضافة مع زيادة، هذا يمكن أن يكون موضوعاً لعلم آخر. لو أضفت إلى الموضوع شيء آخر ثمَّ أردت أن تبحت عن أحواله وشؤونه، ليس عن أحواله وشؤونه هو بذاته بل هو وما يعرض عليه، هذا يجعل القضية قضية ترتبط بعلم آخر. فموضوع كل علم عوارضه الذاتية، يعني عوارضه التي تعرض عليه هو هو، لا عوارضه التي تعرض عليه بالإضافة إلى شيءٍ آخر. هذا مختصر المقصود من أنَّ موضوع علم ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

على أيَّة حال، انتهينا من هذا البحث هنا طبعاً: إلى أنَّه لكلِّ علمٍ موضوعٌ هو النقطة الأولى التي ينطلق منها السؤال عن أحوال ذلك الشيء، وحينئذٍ يتكوّن العلم المعين على أساس الأجوبة التي تقدّم على هذه الأسئلة.

الردّ على الملاحظات الأخرى للتمايز

الآن عندنا موضوع نختم به هذا البحث وهو أنه لماذا لا نقول إنَّ التمايز بين العلوم هو تمايز بين محمولاتها مثلاً؟ يعني بين أجوبة الأسئلة التي تقدّمها. هذا العلم الأسئلة التي تقدّم فيها أجوبة معينة، والعلم الآخر الأسئلة التي تقدّم فيها لها أجوبة من نوع آخر، فنقول: هذا هو ملاك التمايز.

١- المحمولات ليست ملاكاً للتمايز

المحمولات، محمولات الموضوع، لو قلنا إنَّ محمولات الموضوع مثلاً هي التي يحصل بها التمايز، نقول: هذا غير صحيح. لماذا؟

لأنّ الذي ينبغي أن يكون موضوعاً لقضايا العلم هو ذلك الشيء الذي يجمع كلّ قضايا العلم، تتمحور كلّ قضايا العلم حوله، يعني كلّ الأسئلة تكون أسئلة عن شؤونه. والمحمولات هي غالباً مجهولة في بداية العلم، بل حتّى في استمرار العلم، العلم حينما يستمرّ ويتّسع شيئاً فشيئاً هنالك أجوبة مجهولة يُجاب عنها في هذا العلم، والمجهول لا يمكن أن يكون محوراً لجمع قضايا العلم الواحد في بوتقة واحدة.

لابدّ أن يكون الذي يصبح موضوعاً لقضايا العلم يجمع بين كل قضايا العلم. فمثلاً نقول: هذه القضية من قضايا هذا العلم؛ لأنّه من شؤون هذا الموضوع، حتّى لو كان مجهولاً نسأل عنه. هذا المجهول نقول: أيّ شيء مثلاً يمكن أن يعرض على هذا الموضوع في الحالة المعيّنة؟ هذا «أيّ شيء» لا نعلمه ماذا، لكن لو أجبتنا عنه سوف يلتحق بقضايا هذا العلم؛ لأنّ الموضوع هو نفس الموضوع، هو نفس الموضوع الذي يكون موضوعاً للقضايا المعلومة. على أية حال، الموضوع لابدّ أن يكون هو النقطة المشتركة بين القضايا المعلومة والقضايا المجهولة لعلم معيّن. أمّا المحمولات فهي مجهولات العلم، والمجهولات لا يمكن أن تكون النقطة المشتركة التي تجمع القضايا المعيّنة والمتعدّدة في علم واحد.

٢- الغرض ليس ملاكاً للتمايز

إن قيل: إنّ الغرض من كلّ علم فليكن هو ملاك التمايز بين العلم والعلم الآخر، لكلّ علم غرض، لكلّ علم مثلاً غاية يبحث عنها، يبحث عن تحقيقها العلم المعيّن.

نقول: الغرض لا يمكن أن يكون هو ملاك التمايز بين العلم والعلم الآخر، بل ملاك التمايز يبقى على الموضوع. لماذا لا يكون الغرض ملاكاً للتمايز؟

أولاً: لأنّ الغرض خارج عن قضايا العلم، يترتب على قضايا العلم، ونحن بحاجة إلى ما يميز قضايا العلم عن قضايا العلم الآخر ويميز ذات القضايا لا عنصراً آخر خارجاً منها، هذه نقطة.

وثانياً: أنّ الغرض في كلّ شيء والغاية في كلّ شيء تصوّرها أو قل وجودها الذهني يكون علّة لذي الغرض، ووجودها الخارجي يكون معلولاً. الغرض من العلم المعيّن مثلاً وجوده الذهني يكون علّة؛ لأنّه هو الذي يثير السؤال، مثلاً لماذا نبحت علم النحو؟ لكي يكون كلامنا كلاماً صحيحاً وتفهميناً للآخر تفهيماً صحيحاً، هذا غرضنا، هذا الغرض يدعونا، يبعثنا إلى أن نبحت عن قضايا علم النحو، فالغرض علّة للقضايا، لكن صورتها الذهنية، وجودها الذهني علّة. أمّا وجودها الخارجي، هو أن يكون كلامنا صحيحاً، هذا الغرض الخارجي، يعني خارجاً متى يتحقّق هذا الغرض؟ يتحقّق بعد أن حصلنا على قضايا العلم، بعد أن وجدت قضايا العلم وعملنا بها، عرفنا أنّ الفاعل مرفوع وعرفنا أنّ المفعول منصوب وعملنا بهذا، حينئذٍ يتحقّق عندنا الغرض خارجاً، فالغرض خارجاً معلول، يعني الوجود الخارجي للغرض معلول والوجود الذهني للغرض علّة. وعلى كلتا الحالتين فالغرض خارج عن قضايا العلم، سواء كان علّة أو كان معلولاً.

٣- المناهج ليست ملاكاً للتمايز

والأمر الآخر، قد يقال: فلنميز بين العلوم على أساس مناهجها؟ هذا العلم له منهج، ذلك العلم له منهج آخر.

الجواب عنه: أنَّ المناهج أيضاً لا يمكن أن تكون ملاكاً للتمايز بين العلوم.
أولاً: لأنَّ المنهج أيضاً خارجٌ عن قضايا العلم، ونحن بحاجة إلى أن نميز قضايا العلم في ذواتها عن قضايا العلم الآخر.

وثانياً: قد يكون علمان أو ثلاثة علوم كلها يُستخدم فيها منهج واحد، فالمنهج لا يمكن أن يكون ملاكاً لتمايز العلوم، بل حتّى العلم الواحد قد نستخدم منهجاً في بعض قضاياها ومنهجاً في بعض قضاياها الأخرى، فبين المنهج وبين قضايا العلم كما يقال عموم وخصوص من وجه، يعني أولاً ليس المنهج ما يميّز به قضايا العلم؛ لأنَّ المنهج قد يختلف بين قضايا العلم، بين بعض قضاياها وبين بعض قضاياها الأخرى، ولأنَّ المنهج الواحد قد يُستفاد في قضايا العلوم المتعدّدة، في قضايا علوم مختلفة، منهج واحد يُستخدم هنا ويُستخدم هناك. مثلاً في علم الأصول قواعد دلالة الألفاظ تُستخدم، يُستفاد منها في علم الفقه كما يُستفاد منها في علم التفسير.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقنا لفهم علوم دينه، إنّه سميعٌ مجيب.
نحن نواصل البحث غداً أيضاً، يعني نجعل البحث في أصولنا باللغة العربية أربعة أيام في الأسبوع، أضفنا له يوماً رابعاً إن شاء الله تعالى.

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين